المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓⵜ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

التربية على القيم

بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي

ملخص

يناير
2017

تقديم:

سياق التقرير وأهدافه

ينطلق المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في تقريره عن « التربية على القيم في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي»، من اعتبارات أساسية، في مقدمتها كونها:

- أحد مرتكزات الحياة الإنسانية في جانبيها الفردي والاجتماعي؛
- توجد في صميم انشغالات الدولة والمجتمع، وفي صلب النقاش العمومي حول المدرسة وأدوارها الاجتماعية والثقافية والتأهيلية؛
- تمثل أحد مداخل تكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتنميته بشكل مستدام؛
- تشكل مكوناً مُهَيكلاً لبنية وظائف المدرسة، ولا سيما وظيفتها المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والتربية والتثقيف، والإدماج الاجتماعي والثقافي للمتعلمين والمتعلمات، وتقوية الروابط الاجتماعية، وتحقيق تماسك المجتمع.

يعتبر المجلس إعداد هذا التقرير فرصة مواتية:

- لمساءلة وتعميق النظر في قدرة المنظومة التربوية على الاضطلاع بوظائفها في التنشئة والتربية، مع التأكيد على أن التربية على القيم تعد مسؤولية متقاسمة تضطلع بها المدرسة، إلى جانب الأسرة ووسائل الإعلام، وباقي المؤسسات التي تؤدي وظائف ذات صلة بالتربية والتثقيف والتأطير، في إطار تكامل الأدوار مع اختلاف الوظائف؛
- لتقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات الغاية منها تعزيز التربية على القيم، والارتقاء بجودتها على المستويات التنظيمية والمؤسساتية والبشرية والتربوية والمادية، علماً بأن ذلك يشكل أحد المسارات القوية والوازنة في الرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي، وتحسين أوضاع الأفراد، والارتقاء المستمر بمؤشرات التنمية البشرية والبيئية.

يَتبَنَّى المجلس في تصوره للتربية على القيم مقاربة شاملة تستدعي الأبعاد النفسية والسلوكية والاجتماعية والمدنية والثقافية والبيئية، والجوانب المرتبطة باللغات والمعارف والكفايات، مع إعطاء أهمية خاصة للوسائط التكنولوجية الجديدة اعتباراً للمكانة الوازنة التي أضحت تحتلها لدى الأجيال الحالية، وخصوصاً في حياتها ومواقفها وتمثلاتها للذات وتفاعلها مع الغير.

يندرج هذا التقرير في سياق وطني ودولي متحول بمرجعيات جديدة للتربية على القيم.

وطنياً، شهد المغرب مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، تُوِّجت بدستور 2011، الذي أفرد لمنظومة القيم المشتركة التي على مختلف مكونات الأمة التشبع بها والتحلي بفضائلها، عناية خاصة، سواء في ديباجته أم في العديد من فصوله، في مقدمتها: ارتكاز الحياة الاجتماعية على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحرية والكرامة والمساواة بين الجنسين،

والمواطنة المسؤولة؛ وتبوأ الدين الإسلامي مكانة الصدارة في الهوية المغربية؛ والتشبث بالوحدة الوطنية والترابية، وتلاحم مقومات هويتها المتعددة المكونات والمتنوعة الروافد؛ والتشبث بقيم الانفتاح والاعتدال والوسطية والتسامح والإبداع والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية.

في نفس السياق، تؤكد الخطب الملكية على الأهمية القصوى لترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، والتلازم القائم بين الديمقراطية والتنمية البشرية والبيئية؛ وتعزيز قيم السلوك المدني، مع التشديد على دور المدرسة في تنمية التربية على القيم.

وعلى صعيد التحولات المجتمعية، فقد انخرط المجتمع المغربي في المنظومة الدولية ومواثيقها المتعلقة بحقوق الانسان والمرأة والطفل، والقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، والمساواة بين الجنسين، ومناهضة التعذيب، وحقوق ذوي الإعاقات وذوي الوضعيات الخاصة، وبرامج الإدماج التدريجي لأطفال الأجانب المقيمين بالمغرب في وضعية قانونية، علاوة على تثمين التعدد الثقافي واللغوي.

في ارتباط بذلك، يندرج هذا التقرير في سياق يعرف تنامي الظواهر المُخِلة بمختلف الحقوق لدى الأطفال والفتيان والشباب، ذكوراً وإناثاً، داخل المدرسة وخارجها، بموازاة مع تنامي مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى تعزيز التنمية المجتمعية بكل أبعادها، وتوسع فاعليته في ترسيخ منظومة القيم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وحمايتها وتعزيزها.

أما السياق الدولي، فيحيل أساساً على المكانة المتنامية التي أضحت تحتلها التربية على القيم ضمن الاستراتيجيات الأممية، في عالم مطبوع بتحولات عميقة وسريعة، لها أكبر الأثر على تواتر الأزمات واهتزاز المرجعيات، وبروز ظواهر وإشكاليات تهدد الهويات الحضارية على اختلافها؛ كما تهدد التوازنات البيئية والاجتماعية، والديمقراطية والمواطنة في بُعدها المحلي أو العالمي بوجه عام، من قبيل التدهور التدريجي للبيئة والتحولات المناخية، والحروب والنزاعات الداخلية والخارجية، وتنامي التعصب والكراهية والعنف، والتطرف والانغلاق العقدي والإيديولوجي؛ علاوة على تغيرات الهرم الاجتماعي لكل مجتمع وظهور حاجات وأنماط جديدة للحياة.

في استحضار لمجموع هذه السياقات، يؤكد هذا التقرير على أن منظومة القيم المشتركة المنصوص عليها في الدستور، تشكل المرجعية الأساسية لمصفوفة القيم التي على المدرسة المغربية تنشئة وتربية الأجيال المتعلمة على فضائلها. وهي المرجعية المنفتحة على التوجهات القيمية الدولية وعلى القيم الكونية.

يستند هذا التقرير إلى توجهات الرؤية الاستراتيجية 2015 2030-، التي وضعت المدرسة في صلب المشروع المجتمعي، وأدرجت وظيفتها في التربية على القيم في صلب التحقيق الفعلي

لرافعات التغيير الهادفة إلى بناء المدرسة الجديدة القائمة على الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة، والارتقاء بالفرد والمجتمع.

تتمثل الأهداف الأساسية من تخصيص المجلس لهذا التقرير حول التربية على القيم بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، في الإسهام بما يلي:

- تمكين المنظومة التربوية من تعزيز الاضطلاع بإحدى وظائفها الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتربية؛
- مساعدتها على الارتقاء المستمر بجودة نسقها التكويني في تكامل بين بناء المعارف وتنمية المهارات وترسيخ القيم؛
- تيسير قدرة المدرسة على تمكين المتعلمين والخريجين من اندماجهم السوسيو ثقافي والقيمي؛
- تطوير أساليب عملها التربوي ونظام العلاقات داخل فضاءاتها، وبين مؤسسات التربية والتكوين والبحث وبين محيطها، على نحو يرسخ البعد القيمي وثقافة الحقوق والواجبات؛
- جعل المنظومة التربوية رافعة من رافعات الارتقاء بمجتمع تسوده منظومة القيم المنصوص عليها في الدستور.

المحور الأول:

التربية على القيم بالمنظومة التربوية، واقع وتحديات

الواقع

مكتسبات عدة حققتها المنظومة التربوية المغربية في مجال التربية على القيم، سواء على مستوى مشاريع إصلاحها أم على مستوى السياسات العمومية في ميادين التربية والتكوين والبحث، يمكن عرض أهمها فيما يلي:

أ. دستور المملكة الذي ينص في الكثير من فصوله على مقتضيات تهم ترسيخ ثوابت الأمة ومنظومتها القيمية؛

ب. الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي نص على مجموعة من المبادئ التي توجه نظام التربية والتكوين، تتعلق في مجملها بقيم العقيدة الإسلامية والمواطنة المتسمة بالاعتدال والتسامح، وحب المعرفة والإبداع، وروح المبادرة الإيجابية، وأطر العملية التربوية ضمن نسق من الحقوق والواجبات، التي تهم الأفراد والجماعات والمؤسسات؛

ب. إدماج متدرج للتربية الوطنية وللتربية على حقوق الإنسان، والتربية على المواطنة، وثقافة المساواة بين الرجال والنساء، وقيم التسامح، والتربية على احترام البيئة، وإدماج مبادئ

مدونة الأسرة، في المقررات والمضامين الدراسية، وبرامج التكوين الأساس والمستمر للفاعلين، في ارتباط بالرصيد التشريعي والاجتماعي المحرز في ميادين اجتماعية عدة؛

ج. الرأي الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم حول « دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»، والذي ارتكز على التوجيهات الواردة في الرسالة الملكية بتاريخ 2007، التي ربطت الغاية المثلى من تنمية السلوك المدني بتكوين المواطن المتشبث بالثوابت الدينية والوطنية، والمتمسك بهويته بشتى روافدها، المتشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش، وبالقيم الديمقراطية، في انفتاح على القيم الكونية.

د. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030، التي جعلت ضمن غايات المنظومة التربوية ضرورة اعتبار التربية على القيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني، والنهوض بالمساواة ومحاربة كل أشكال التمييز، خياراً استراتيجياً لا محيد عنه.

هـ. خطط وبرامج تفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي، التي أعدتها القطاعات الحكومية للتربية والتكوين سنة 2015، والتي تركز في مجملها على تعزيز النزاهة والقيم في المدرسة، والتمكين من التعلمات التي تتيح تملك القيم والسلوك المدني، وتحمل المسؤولية تجاه المدرسة والارتقاء بها.

رغم أهمية هذه المكتسبات، فإن الواقع يكشف جملة من الصعوبات والاختلالات التي تتجلى في تعدد برامج التربية على القيم، مع الافتقار إلى التنسيق وترصيد المكتسبات، ومحدودية الملاءمة المنتظمة لأغلب المضامين والوثائق المرجعية مع المستجدات التشريعية والمؤسساتية والمعرفية الحاصلة في البلاد وفي الصعيد العالمي، والتفاوت بين أهداف البرنامج الدراسي وواقع الممارسة التربوية في المدرسة، والتعارض وضعف الانسجام بين القيم التي تتمحور حولها المواد الدراسية؛ علاوة على محدودية نجاعة الطرق التربوية المعتمدة في تحقيق الأهداف المتوخاة، وندرة الشراكات بين المدرسة وبين المحيط فيما يتعلق ببرامج وأنشطة التربية على القيم.

تقود التشخيصات السابقة وغيرها من خلاصات العديد من التقارير الوطنية حول ظواهر السلوك المنافي لمنظومة القيم المدرسية، إلى استخلاص عدة إشكاليات تمثل تحديات كبرى أمام المدرسة المغربية ودورها في التربية على القيم، يمكن حصرها في أربع مفارقات أساسية، هي:

أ. اتساع الهوة بين الخطاب حول القيم والحقوق والواجبات، وبين الممارسة الفعلية لها، بالنظر لاستفحال السلوكات المخلة بالقيم داخل المدرسة وفي محيطها.

ب. تبني مؤسساتي لبرامج متتالية كبرى للتربية على القيم، مقابل ندرة أو شبه غياب التقييمات المنتظمة لهذه البرامج، مما يضعف سيرورات الإصلاح، ويكون سبباً في هدر الطاقات والإمكانيات.

ج. رهان قوي على أدوار الفاعلين(ات) التربويين(ت)، مقابل ضعف تكوينهم الأساس والمستمر،

في مجال القيم والتربية عليها، وما له من آثار على ممارساتهم التربوية وانخراطهم في إنجاح الإصلاحات ذات الصلة.

د. تأكيد الأدوار الوازنة لمحيط المدرسة في التربية على القيم، مقابل محدودية قدرة المدرسة المغربية على تنمية الشراكات في هذا الشأن، خصوصا في علاقة بتنمية أدوار الحياة المدرسية والجامعية، في علاقة بمشروع المؤسسة.

التحديات

ارتباطاً بالاختلالات والإشكاليات السابقة، هناك أربعة تحديات تسائل مدى تمَكُّن المنظومة التربوية الوطنية من تطوير قدراتها المعرفية والتربوية والمؤسساتية والبشرية المتعلقة بالتربية على القيم:

التحدي الأول: يتعلق بمدى قدرة المنظومة التربوية على المساهمة الفعلية في تنمية وتأهيل الرأسمال البشري، اعتباراً لكون التربية والتعليم والتكوين ومنظومة المعرفة واللغات تمثل إحدى القدرات الأساسية الفاعلة في تطوير وتحسين الإمكان البشري، لا سيما على مستوى الكفايات والقدرات القيمية والمهارات السلوكية ذات الصلة.

التحدي الثاني: يتعلق بمدى قدرة المنظومة التربوية على بلورة وتطوير نموذج مرجعي منسجم للتربية على القيم يتكامل مع باقي الوظائف المدرسية الأخرى في التعليم والتعلم، والتكوين والتأطير، والبحث، إلخ.

التحدي الثالث: يتعلق بضرورة العمل على تكوين جيد للفاعلين(ات) التربويين(ات)، على اختلافهم، خصوصاً في مجال التربية على القيم، لا سيما وأن المنظومة القيمية المدرسية لا تستهدف المتعلمين والمتعلمات وحدهم، بل الفاعل(ة) التربوي(ة) أيضاً.

التحدي الرابع: يخص عمل المنظومة التربوية على تطوير شراكاتها المؤسساتية مع المحيط، وقدرتها على الاستثمار الجيد لإمكاناته المعرفية والاجتماعية والثقافية والمادية.

المحور الثاني:

آفاق التطوير والتغيير

المبادئ الموجهة

أ. نجاح التربية على القيم رهين بضرورة ترسيخ منظومة قيمية، تنسجم مع الخيارات الأساسية للأمة المعبر عنها في دستور المملكة، وتُوازِن بين الحقوق والواجبات، وتجد تجسيدها في الممارسات والسلوكات؛

ب. التربية على القيم مسؤولية مشتركة بين المدرسة وبين باقي الفاعلين الاجتماعيين والمدنيين والمؤسساتيين، قائمة على تكامل الأدوار، والاستدامة، وتقييم الأثر؛

ج. التربية على القيم وظيفة أفقية للمدرسة، ومقوم من مقومات جودتها، لكونها تشمل مختلف الأطوار والأسلاك التعليمية والتكوينية، وتستدعي اندماج مكونات هذه القيم الثقافية والفكرية والدينية والتاريخية والجمالية، وتكامل مقارباتها المنهاجية؛

د. التنظيم المؤسساتي لبنيات العمل التربوي داخل المدرسة وبيئة التعليم والتعلم عاملٌ محوريٌ في نجاح التربية على القيم، وأكثر نجاعة من الخطابات النظرية العامة؛

هـ. جودة التكوين المتين والتأهيل الملائم للفاعلين(ات) التربويين(ات)، بما في ذلك تنمية بيداغوجيات التربية على القيم والقدوة لديهم؛

و. البيئة المدرسية الملائمة لجودة التربية والتعلمات، في انسجام مع المواثيق الدولية والكرامة، لازمة للتنمية المستمرة للتربية على القيم.

مجالات تطوير وتجديد التربية على القيم

يركز المجلس على سبعة مجالات أساسية للتطوير والتجديد، هي:

المجال الأول: المناهج والبرامج والتكوينات

- توضيح الخيارات والمقاربات المتبناة في إدماج التربية على القيم ضمن المنهاج المدرسي العام، وإعداد أطر ودلائل مرجعية، واختيار مصفوفة القيم ذات الأولوية انطلاقاً من المرجعيات الأساسية للمغرب، ولاسيما الدستور، مع إدماج المقاربة القيمية والحقوقية في المناهج والبرامج والوسائط التعليمية، وتعزيز التربية على ثقافة المساواة ومحاربة التمييز، وغيرها، وتشجيع الإبداع والابتكار التربوي، وخاصة تنمية مهارات التواصل والانفتاح عبر الوسائط التكنولوجية.

المجال الثاني: الوسائط المتعددة والفضاء الرقمي

- تعزيز أدوار الفضاء الإعلامي بالمؤسسات التعليمية، والاستثمار الأمثل للوسائط المعلوماتية والثقافة الرقمية، منذ المراحل الأولى للتعليم، في برامج وأنشطة التربية على القيم، بما يضمن للمتعلمين(ات) استعمالها بشكل بنّاء ومثمر، وتنمية الحس النقدي والأخلاقي والمدني، مع إحداث فضاء رقمي للمؤسسة التربوية أو للمنطقة التربوية، ينهل منه المتعلمون(ات) الموارد ذات الصلة بمنظومة القيم المدرسية، ويشاركون في النقاش وتبادل الآراء حول المواضيع القيمية المختلفة.

المجال الثالث: الحياة المدرسية والجامعية والممارسات المواطنة

- إعادة الاعتبار للحياة المدرسية والجامعية، وملاءمة الإيقاعات الدراسية بشكل يسهم في تحقيق أهداف التربية على القيم، بموازاة تعميم الأندية التربوية المختصة في التوعية

بالقيم، وتكريس الممارسات الهادفة إلى ترسيخ الحس الوطني والانتماء المشترك وطنياً وعالمياً، وتنمية روح المبادرة والإبداع والبحث لدى المتعلمين(ات) في قضايا القيم، من خلال المشاريع والممارسات المواطِنة في إطار مشروع المؤسسة، وتمكينهم من بنيات وآليات تضمن لهم التمثيلية والمشاركة الفعلية في تدبير الحياة المدرسية، وأنشطتها ومشاريعها التربوية، مع إعمال مبدإ المناصفة بين الجنسين.

- إرساء آليات للوساطة وتدبير الخلافات داخل المؤسسات، وفك التوترات بالحوار والتفاوض، والتشجيع عليهما، وإحداث هيئة مستقلة وسيطة لخدمة المتعلمين(ات) والأطفال، ومراكز الإنصات لفائدتهم على مستوى المؤسسات أو المناطق التربوية.

المجال الرابع: الفاعلون(ات) التربويون(ات)

- إدماج مؤشرات محددة في التربية على القيم في اختبارات قبول الأطر الإدارية والتربوية، عند ولوج المهن التربوية والتكوينية، أو عند الترشح لتحمل المسؤوليات المختلفة، وتعزيز مناهج التكوين الأساس والمستمر للفاعلين(ات) التربويين(ات)، ببرامج أو وحدات قارة في هذه التربية، وتثمين وتكريم من يجتهدون منهم في أساليب التربية القيمية؛
- إطلاق أوراش بيداغوجية ميدانية داخل المؤسسات المدرسية والجامعية والتكوينية، يشارك فيها مختلف الفاعلين(ات) المعنيين المباشرين، بهدف انخراطهم المباشر في تحديد وبناء تصورهم التربوي للمواطنة والسلوك المدني داخل المدرسة وخارجها، ولثقافة العيش المشترك.

المجال الخامس: علاقة المؤسسة التربوية بالمحيط والشراكات مع الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني

- تجديد المدرسة ومؤسسات التربية والتكوين لصيغ الشراكة والتعاون مع الأسر، وإشراكها في بلورة المشاريع والبرامج التربوية على القيم، بموازاة نهج سياسات التقائية وشراكات مثمرة مع الفاعلين المؤسساتيين، وهيئات ومنظمات وجمعيات المجتمع المدني، الحقوقية والثقافية المهتمة بقضايا القيم والتربية القيمية، وتنمية التعاون والعمل المشترك بين المنظومة التربوية وبين المجالس والهيئات الوطنية المهتمة، والمراصد ومعاهد البحث الوطنية المختصة والعاملة في التنمية البشرية والمواطنة، والسلوك المدني، إلخ، ومع الهيئات والمنظمات الدولية.

المجال السادس: البحث العلمي والتربوي

- دعم البحث التربوي في مجال قضايا القيم والتربية على القيم وإدماجها في المشاريع البحثية، وتوسيع الشراكات والتعاون بين مراكز البحث الوطنية وبنياته ذات الصلة بالتنمية البشرية والبيئية والاستراتيجيات التربوية والاجتماعية، وبين المراكز المماثلة على الصعيد الدولي، واستثمار نتائج هذا البحث في تطوير برامج التكوين الأساس والمستمر لمختلف الفاعلين(ات) التربويين (ات)، وتعميم البحوث والدراسات والتقارير الوطنية حول الموضوع،

بغاية استثمار السياسات العمومية لها في تطوير منظومة التربية على القيم.

- بلورة منظومة قيمية داخلية للبحث العلمي تجمع بين قيم الجودة والصرامة العلمية، والقيم ذات الصلة بأخلاقيات البحث العلمي، تشكل إطاراً مرجعياً لمجموع ممارسات البحث العلمي والتربوي بوجه عام،

المجال السابع: الفئات في وضعية إعاقة وفي وضعيات خاصة والفئات المعرضة أو الحاملة للهشاشة

- تعزيز سياسات تعميم التمدرس والتكوين، وتحقيق الإنصاف والمساواة وضمان الحق في التربية لفائدة جميع المتعلمين(ات)، وضمنهم الفئات من ذوي الإعاقات أو في وضعيات خاصة والفئات المعرضة أو الحاملة للهشاشة، وذلك في إطار العمل على رفع كافة أسباب التهميش واللامساواة التي قد يعاني منها الأطفال والشباب، والتي تؤثر على مواقفهم القيمية وتمثلاتهم، وتقويتها بمهام الدعم النفسي - التربوي، والمساعدة الاجتماعية.
- بلورة برامج عمل في إطار سياسة تربوية تكوينية لفائدة الأطفال والشباب المغاربة في المهجر، تستثمر ثقافات وطنهم الأم في مجال القيم والثقافة، قصد تمكينهم من قيم مجتمعهم الأصلي، وصقل مواهبهم وقدراتهم ومهاراتهم المتعددة، وضمان إسهامهم في حوار الثقافات وتواصلها في بيئات المهجر.

توصيات ختامية

أولا: وضع برنامج عمل وطني وجهوي للتفعيل

- المبادرة، في المدى القريب، بوضع برنامج عمل وطني وجهوي، وعلى صعيد كل مؤسسة للتربية والتكوين والبحث، يتضمن التدابير والإجراءات الكفيلة بتفعيل المقترحات والتوصيات المتضمّنة في هذا التقرير، وذلك بمختلف مستويات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، مع الإشراك الفعلي للفاعلين(ات) التربويين(ات) والاجتماعيين، بما في ذلك الأسر والمتعلمين(ات) على اختلافهم في ملاءمتها مع السياق الجهوي، والاجتهاد في ابتكار الأساليب المناسبة للتفعيل.
- استثمار أول فرصة سيتم فيها إجراء مراجعة للمناهج والبرامج، لإدماج مقترحات هذا التقرير حول التربية على القيم ضمن المناهج والبرامج المقبلة.

ثانيا: إعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم مؤطر للتدابير التربوية والشراكات

- إعداد ميثاق تربوي تعاقدي وطني للتربية على القيم بمختلف أبعادها، في إطار مقاربة تشاركية، يتضمن مصفوفة القيم المشتركة، وأهداف التربية على فضائلها وغاياتها،

والتزامات المدرسة وشركائها في التأطير والتربية على القيم، ويتم الاحتكام إليه في ملاءمة المناهج والبرامج المدرسية والتكوينات الجامعية، وتأهيل أدوار الفاعلين(ات) التربويين(ات)،وفي إعداد مشروع المؤسسة، وغير ذلك.

ثالثا: إطار مرجعي عام لمنظومة القيم المستهدفة ومجالات التربية عليها

- بلورة إطار مرجعي لمنظومة القيم المدرسية، التي يتعين استهدافها في برامج وأنشطة التربية القيمية، في استناد إلى المرجعيات التعاقدية والتشريعية الأساسية للمجتمع المغربي، ولاسيما: الدستور، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بالحقوق المصرح بها للطفل والمرأة والإنسان بوجه عام. يحدد هذا الإطار المرجعي نسق الحقوق والواجبات المتعلقة بالمتعلمين(ات) والفاعلين (ات) التربويين(ات)، ومجالات التربية على القيم، في كل من: القيم الدينية والوطنية؛ قيم المواطنة المحلية والعالمية؛ قيم المحافظة على البيئة وتنميتها المستدامة؛ قيم المجال المدرسي.

رابعا: تنويع المقاربات والأساليب في تفعيل المقترحات والتوصيات،
مع مراعاة تكاملها وانسجامها

- تنويع المقاربات والأساليب، في إطار التكامل والانسجام، باعتماد مقاربة وقائية لرفع كل أنواع الأسباب والعوامل المؤدية إلى تبني سلوكات مخلة بالقيم داخل المدرسة، ومقاربة قائمة على التمييز الإيجابي لفائدة الفئات من ذوي الإعاقة، وذوي الوضعيات الخاصة، بما في ذلك فئات المتعلمين(ات) في الوسط القروي والأوساط المعرضة للهشاشة، ومقاربة استشرافية تستهدف التطوير الدائم للفضاءات والبنيات، والمناهج والبرامج، والنصوص التنظيمية، والعلاقات التربوية القائمة، وتنمية المبادرة، مع إرساء خطة مرجعية لتنشيط وتفعيل المشاريع التربوية والتكوينية المبرمجة في إطار التربية على القيم، تُوازِن بين الأنشطة التفاعلية، والانخراط الميداني، والاكتساب المعرفي، والابتكار.

خامسا: تعزيز أدوار الرصد والتقييم المنتظم

- إحياء تجربة مرصد القيم، وإحداث مراصد جهوية وتعميمها على التعليم العالي والتكوين المهني، مع الملاءمات اللازمة، بموازاة اعتماد تقييمات مؤسساتية لتقييم وقياس الأثر ومدى التمكن من الكفايات القيمية المختلفة المستهدفة، والاستناد إلى شبكة للمؤشرات ذات الصلة بالقيم الرئيسة المعتمدة في المنهاج وفي مشروع المؤسسة، وذلك في انسجام مع تكامل الأهداف المعرفية والمهارية والقيمية.

سادسا: من أجل إنجاح تفعيل توصيات التقرير

- توفير الإمكانات البشرية والمستلزمات المادية والتشريعية كافة، التي يتطلبها تفعيل مقترحات وتوصيات هذا التقرير، وفتح أوراش على مستوى المؤسسات التربوية لأجل الاطلاع على توجهات المجلس في الموضوع، في إطار التعبئة المستمرة للفاعلين(ات) التربويين(ات) داخل المدرسة وفي محيطها؛
- استثمار مقترحات وتوصيات هذا التقرير في تأطير النقاش العمومي في الموضوع، وتحديد توجهات البحث العلمي التربوي ومؤسساته ومجالاته ذات الصلة به، وتوجيه الإطار التشريعي والقانوني والمؤسساتي المنظم للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا السياسات العمومية التربوية، مع العمل على تحيينه وإغنائه عند الاقتضاء.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع أليليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle Avenue AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP6335, Rabat - instituts

Tél : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12

www.csefrs.ma